خلال افتتاح اللقاء التحضيري الختامي لمسار المجتمع المدني .. الرميحي:

دور مهم للمجتمع المدني في توطيد العلاقة مع الحكومات وقطاع الأعمال

على منظمات المجتمع المدني التنسيق والتكامل في ميادين العمل

د .المري :قطر تنعم بالأجواء الداعمة لتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان
باكوين : ملتزمون بدعم الشراكـــــة وخلق حوار فريد بشأن الإصلاح

افتتح سعادة السيد محمد بن عبدالله الرميحي مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة صباح أمس أعمال اللقاء التحضيري الختامي لمسار المجتمع المدني المنعقد في إطار منتدى المستقبل السابع لمجموعة الثمانية والشرق الأوسط الكبيروشمال افريقيا الذي تترأسه قطر وكندا .وأكد سعادته في كلمة ألقاها بهذه المناسبة،على الدور المهم الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في مسألة توطيد العلاقة مع الحكومات وقطاع الأعمال وخلق مسار للأطراف الثلاثة المعنية بمسألة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

ونوه بالدور المهم الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في سبيل تأسيس قاعدة واسعة من الناشطين في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون والتنمية وفي سبيل التواجد بصورة فاعلة على مسرح التحولات الاجتماعية والسياسية في المنطقة وضبط إيقاع الأمورعن طريق الدور الرقابي المهم والمساهمة المسؤولة في عملية بناء دولة القانون والمؤسسات وتنمية المجتمع والمحافظة على السلم والاستقرار.

ودعا الرميحي منظمات المجتمع المدني لمزيد من العمل والتنسيق فيما بينها ومراعاة الاختصاصات والتكامل فى ميادين عملها المختلفة .وتقدّم سعادته في ختام كلمته بالشكر والتقدير لكل من ساهم في الإعداد لهذا الاجتماع التحضيري لمنتدى المستقبل وخاصة الأطراف التي تعاونت مع دولة قطر في التنسيق لهذا الحدث، داعياً الجميع إلى أن يكونوا عند مستوى مسؤولية ما تواجهه المنطقة من تحديات وإبراز منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بصورة أفضل مما كانت عليه.

من جانبه أكد السيد بوب باكوين ممثل وزارة الخارجية الكندية، خلال الجلسة الافتتاحية، أن الركيزة الأساسية لنجاح منتدى المستقبل تنطوي على الشراكات الحقيقية بين جميع المشاركين سواء الحكومات أو المجتمع المدني .ولفت إلى أنَّ كندا ومن خلال عملها مع قطرسعت لتنشيط العملية خلال العام الماضي بعدة وسائل، للإشارة إلى أنّ الشراكة تحتفظ بين مجموعة الثماني ودول الشرق الأوسط الكبير وشمال افريقيا بالقبول بين أوساط الوزراء باعتبارها منطلقا فريداً للحوار بشأن الإصلاح بين مجموعة وحكومات المنطقة (G8) الثماني ومنظمات المجتمع المدني بوجه خاص.

وأكد التزام بلاده بدعم الشراكة بين مجموعة الثماني ودول الشرق الأوسط الكبير وشمال افريقيا من أجل تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما يتعلق بقضايا الحوكمة.

وأضاف أنَّ كندا تدعم أهداف مبادرة مجموعة الثمانية ودول الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، قائلاً": إنَّ الدور الذي تلعبه تلك المبادرة في توفيق أساس قوي لتحسين التشاور بين الحكومات المشاركة والمجتمع المدني."

وأشار باكوين إلى أنَّ المشاركين في الرئاسة من قطر وكندا سعوا خلال هذا العام لدفع تطوير هذه العلاقة عن طريق تعميق مستوى المشاركة في إدارة المنتدى، وبذلت جهودا لرفع مستوى المشاركة من جانب الحكومات في ورش العمل التي يقودها المجتمع المدني ومن ثم رفع مستوى الحوار أمام المنتدى.

وقال إن قطر وكندا عملتا على إحداث تعديلات في هيكلية المنتدى ذاته من أجل الخروج بجلسة أكثر ثراءً من حيث النشاط التفاعلي لتحقيق الفائدة لجميع المشاركين، لافتاً إلى أنَّ المشاركين في رئاسة المنتدى اقترحوا أن يتضمن منتدى المستقبل في جوهره جلسة موسعة يتوقع أن تضيف الكثير للحوار التفاعلي بين مندوبي الحكومات وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص .

وأكد أن كندا تنظر لمنتدى المستقبل باعتباره أحد المظاهر المهمة للتعاون بين مجموعة الثماني وشركائها في الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا.

بدوره أكد سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أن قطر تنعم بالأجواء الآمنة الداعمة لتعزيز قيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان التي أثمرت عنها مسيرة الديمقراطية، والتي أرسى دعائمها وقاد ركبها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وسمو ولي عهده الأمين،وبما تنهض به صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر حرم سمو الأمير، من جهود وافرة في مختلف الميادين، لاسيما في ميدان حقوق الإنسان، وهذا ما أكد عليه دستور البلاد الدائم من انتهاج الدولة النظام الديمقراطي وقيام سياستها الخارجية، على مبدأ توطيد الأمن والسلم الدوليين ودعم حق الشعوب في تقرير مصيرها والتعاون مع الأمم المحبة للسلام.

وأكد د .المري في كلمة افتتاح اللقاء الختامي التحضيري لمسار المجتمع المدني، أن المجتمع القطري عماده العدل والإحسان والحرية والمساواة ومكارم الأخلاق، كما كانت السياسة الرشيدة التي ينتهجها مجلس الوزراء الموقر برئاسة معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني التي تعكس فكرا راقيا مستنيرا ورؤى حضارية بناءة أثمرت عن انطلاقة حضارية كبرى والعديد من الإنجازات المتلاحقة المشهودة في مختلف الميادين، فضلا عن إيلاء مسيرة حقوق الإنسان دعما موصولا.

كان رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان رحّب بالسادة الضيوف المشاركين في اللقاء الختامي التحضيري لمسار المجتمع المدني، بوصفه الحلقة الأخيرة في أعمال وأنشطة هذا المسار، وذلك في سياق التحضير لمنتدى المستقبل السابع لدول مجموعة الثماني والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي حرصت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبالشراكة مع المؤسسة العربية للديمقراطية والمركز الكندي لتنمية البحوث الدولية على عقده وتنظيمه.

وأكد د .المري حرص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وشركائها على تنظيم وإنجاح أعمال هذا المنتدى بدعوة أكبر عدد من ممثلي المجتمع المدني بأطيافه المختلفة للمشاركة في أعماله التي يثق في أن تكون فضاء رحبا ثريا بالأفكار والرؤى الحضارية البناءة لاختيار أفضل السبل الملائمة والممكنة لتفعيل توصيات الورش الإقليمية الثلاث التي تم عقدها في هذا المسار،بكل من اسطنبول وبيروت والدوحة، حول موضوعات الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي ودور القطاع الخاص في مجال المسؤولية الاجتماعية ومشاركة الشباب، وذلك لإعداد وثيقة نهائية تتضمن مخرجات ونتائج أعمال هذه الورش، التي سيتم رفعها إلى منتدى المستقبل السابع على مستوى وزراء الخارجية .وأعرب عن أمله في المزيد من الاهتمام بكيفية وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ، وذلك تحقيقا للمزيد من الشراكة الفاعلة بين المجتمع المدني والحكومات بشأن الإصلاح المنشود بمختلف مساراته.

ونوه رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بعقد ٦ ندوات وطنية حوارية حول مخرجات الورش الإقليمية والتعريف بمنتدى المستقبل، معتبرا أنها الأولى في تاريخ منتديات المستقبل، وذلك بهدف توسيع دائرة المشاركة المحلية في هذا المسار.

.وتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في انجاح هذه الورش الإقليمية والندوات الوطنية.

وتابع د .المرى : رايتنا لمسار المجتمع المدني تنطلق من القناعة الثابتة بضرورة إشراك جميع الأطراف في هذا المسارعلى أسس من الشراكة المسؤولة والثقة المتبادلة .وأكد أن منتدى المستقبل السابع سيظل انطلاقة حقيقية لتوسيع دائرة مشاركة المجتمع المدني وقطاع الأعمال في كافة عملية التحضير وصياغة التوصيات، وعقد حوارات وطنية حول المسار ونشاطاته، كما أن المشاركة الواسعة للمجتمع المدني وقطاع الأعمال في اجتماعات كبار الموظفين وأيضا في المنتدى الوزاري وطريقة إدارة هذه الجلسات ستصبح تقليدا يهتدى به في منتديات المستقبل القادمة.

وفي ختام كلمته توجه بالشكر والتقدير لوزارتي الخارجية القطرية والكندية لدعمهما الكبيرلإنجاح هذا المنتدى.

ويناقش المشاركون الذين يمثلون منظمات المجتمع المدني في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة الثماني، التوصيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المقرر رفعها غدا إلى الاجتماع الوزاري للمنتدى، ويتضمن اجتماع المجتمع المدني جلستين الأولى يتم فيها تقديم توصيات الورشات الإقليمية التحضيرية(ورشة الدوحة- ورشة اسطنبول -ورشة بيروت)، والجلسة الثانية تتضمن تقديم تقارير الندوات الوطنية(ندوة تونس -ندوة الأردن -ندوة اليمن- ندوة البحرين).

رفع توصياته إلى الاجتماع الوزاري للمنتدى غداً

المجتمع المدني يطالب الحكومات بخطوات ملموسة للانفتاح الديمقراطي

دعوات لتأسيس مركز إقليمي للبحوث ودعم القدرات والإنذار المبكر

التحضيري لمسار المجتمع المدني المنعقد في إطار منتدى المستقبل السابع، الحكومات إلى رفع كل القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان وخاصة في مجال الحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي واعتماد المبادئ التي تضمنتها وثيقة الشراكة .لمنتدى المستقبل عام ٢٠٠٤وطالب البيان الختامي لمنتدى المستقبل السابع" مسارالمجتمع المدني "في توصياته التي سترفع الى الاجتماع الوزاري لمنتدى المستقبل غدا، بتأسيس مركز إقليمي للبحوث ودعم القدرات والإنذار المبكر والحل السلمي للنزاعات والانتقال الديمقراطي والإسراع بوضع دراسة جدوى لهذا المشروع .كما دعت التوصيات الختامية الى تنمية ثقافة الحل السلمي لدى مختلف قطاعات المجتمع المدني والتأكيد على دور رجال الدين والوعظ الديني وضرورة توجيهه بالطريقة التي تخدم المصالحة والاستماع للرأي الآخر، فضلا عن تشجيع الدول على المصادقة على المعاهدة الدولية للقضاء على الاختفاء القسري وكل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

على صعيد المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، أكد البيان الختامي على توصيات ورشة اسطنبول التي دعت الى ضرورة تهيئة بيئة قانونية وتشريعية وضرائبية مناسبة لتشجيع القطاع الخاص على الانخراط في سياسة مسؤولية اجتماعية فاعلة ودعوة الشركات متعددة الجنسيات في دول مجموع الثماني الى انتهاج نفس سياسات المسؤولية الاجتماعية في دول المنشأ كما في دول المنطقة التي تنشط فيها إضافة الى ضرورة بناء هيئات مراقبة مشكلة من منظمات المجتمع المدني لأداء شركات القطاع الخاص في المجال الاجتماعي(تشغيل الأطفال - صورة المرأة في الدعاية وغير ذلك).

وتبنى البيان الختامي توصيات ورشة بيروت حول مشاركة الشباب في الحياة العامة والتي كان من أبرزها دعوة حكومات المنطقة أن تقوم في إطار الشراكة مع المجتمع المدني بتحديث برامج ومناهج التعليم بما يساهم في تمكين الشباب لمواجهة استحقاقات التشغيل والتنمية والتحكم في التكنولوجيا الحديثة دون إهمال لقيم وسلوكيات المواطنة المرتكزة على مبادئ حقوق الإنسان وتوسيع المشاركة الواسعة والحرة في إدارة الشأن العام وإدماج الفئات المهمشة في المجتمع ودعوة الحكومات والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لإصلاح البنى السياسية والاجتماعية والثقافية لتحقيق الادماج الديمقراطي للشباب وذلك من خلال تعميم آليات الانتخاب الديمقراطي الحر وتجديد النخب ومعالجة الفساد الانتخابي والتهرب من المساءلة، والقيام بحملات توعية لتغيير القيم والسلوكيات المتأثرة بالبنى التقليدية الطائفية والمذهبية والقبلية التي تكبل المجتمعات وتكلس مساهمة شبابها وسن القوانين اللازمة التي تجسد المواطنة المتساوية وتعزز قيم التعددية والتسامح .ودعوة دول مجموعة الثمان إلى مراجعة القوانين والإجراءات التي تحد من حق حرية تنقل الأفراد عبر الحدود وخاصة الشباب مع التأكيد على ضرورة إطلاق شبكات تضم جامعات من دول مجموعة الثمان ودول المنطقة تعمل على تيسير تبادل المعارف والخبرات والتدريب والتعليم.

كما تبنى البيان الختامي توصيات الورش التحضيرية لمنتدى المستقبل والتي طالبت الحكومات بالقيام بخطوات سياسية ملموسة وجادة في البدء بعملية الانفتاح الديمقراطي وعدم انتظار حصول الهزات السياسية والاجتماعية للشروع في ذلك ودعوة الدول والمؤسسات وشركات القطاع الخاص لتخصيص اعتمادات في ميزانياتها لدعم عمل منظمات المجتمع المدني ومساعدتها على تطوير قدراتها في دمج الإدارة والإعلام والتخطيط وتشجيع موظفيها على تخصيص وقت اجتماعي للتطوع والعمل فيها .

كما دعا البيان الختامي لمسار منتدى المجتمع المدني الى تأكيد الحكومات والمؤسسات على المشاركة في بناء مركز النوع الاجتماعي الذي أقره منتدى المستقبل السادس في المغرب وتفعيل ذلك قبل انعقاد المنتدى الثامن.

وسعيا من منظمات المجتمع المدني لمأسسة مسارات منتدى المستقبل المختلفة وتفعيل توصياته دعت الى المحافظة على منهجية تنظيم الورشات الإقليمية والورشات الوطنية في المسار غير الحكومي التحضيري لكل منتدى مقبل وتعزيز الشراكة بين مكونات منتدى المستقبل الثلاثة)الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني (ومأسسة مساهمة المجتمع المدني في هذا المسار.

.مرحبة بعزم المنظمات التي تولت تنظيم مسار المجتمع المدني غير الحكومي في دورات منتدى المستقبل إطلاق إطار تنسيقي يجمعها وتعمل من خلاله على استخلاص الدروس وتحقيق الاستمرارية بين دورات المنتدى المتلاحقة.

خلال الجلسة الافتتاحية .. محسن مرزوق:

حل النزاعات والانتقال الديمقراطي ومشاكل الشباب تتصدر المناقشات

الشباب اليائس المهمش يعطي صدره للرصاص في الشوارع

توصيات الورش الإقليمية والوطنية تكشف نضج المنظمات المدنية

مورو :المركز الكندي بحث جذور الحل السلمي .. والمبادرة الغربية

والانتقال الديمقراطي ومشاكل الشباب والمسؤولية الاجتماعية مناقشات الجلسة الأفتتاحية.

وقال السيد محسن مرزوق الامين العام للمؤسسة العربية الديمقراطية ،خلال الجلسة الافتتاحية ، إن التحضيرات لمسار المجتمع المدني لمنتدى المستقبل السابع هذه السنة كانت ثرية ومتنوعة، مهنئاً شركائه في تنسيق المسار غير الحكومي، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمركز الكندي الدولي لبحوث التنمية وكل المنظمات الإقليمية والوطنية للجهود الرائدة والمتميزة خلال مسار تحضيري شاق أنتج تصورات واقتراحات وتوصيات هامة جديرة بإعطاء الزخم اللازم لمنتدى المستقبل والمساهمة في رفع سقف توقعات نتائجه ومخرجاته.

وأضاف : كان مسارنا

التحضيري لهذه السنة مجددا أيضا، حيث قامت الرئاسة المشتركة بالتأكيد على ضرورة المشاركة الفاعلة لمكونات منتدى المستقبل الثلاثة:

الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني في سياق حوار حقيقي تؤطره إرادة شراكة صادقة، كما أدخلنا تجديدا تمثل في تنظيم ورشات وطنية إلى جانب الورشات الإقليمية التقليدية يشرفنا أن تكون المؤسسة العربية للديمقراطية هي من اقترحته على نظرائها.

وأضاف مرزوق موضحا أن نوعية التوصيات التي استخلصت من نتائج الورش الإقليمية والوطنية هي دليل على مدى النضج الذي بلغته المنظمات المدنية وروحيتها البناءة الصادقة ورغبتها في أن تتجاوز الموقع المطلبي لتلعب دورا اقتراحيا وتتأهل لتكون شريكة لا في توصيف المشاكل فقط بل في حلها أيضا.

وأشار الى أن العمل التحضيري لهذا العام ارتكز على ثلاثة محاور تمثلت في حل النزاعات والانتقال الديمقراطي ومشاركة الشباب، ودور القطاع الخاص في المسؤولية الاجتماعية، حيث تبين الأحداث العربية الأخيرة صحة اختيار هذه المحاور .

فيها هي النزاعات ومخاطر العنف تلقي بظلالها السوداء على عدد غير قليل من الدول العربية ، وها هي أساليب الحوكمة المنغلقة تغذي احتمالات العنف عوض التحكيم الديمقراطي سبيلا لحلحلة التوترات الداخلية الاجتماعية والطائفية أو الدولية .فكأنما صار التنوع الذي هو أحد عناوين الثراء مغذيا للعنف والعنف المضاد ومهددا كامل بنياننا الاجتماعي والحضاري.

ولفت محسن مرزوق الى أن الشباب اليائس المهمش يعطي صدره للرصاص في شوارع دول عربية في مشاهد مؤلمة وحزينة تطرح أكثر من سؤال عما يخبؤه المستقبل لأجيال ليس لها سوى أفق المستقبل حلما وأملا، وفي جانب آخر، تسجل أن عددا قليلا من الدول العربية تعمل على استثمار ثرواتها الطبيعية بطريقة تحاول أن تستجيب لحاجيات شعوبها ويبقى الأمل قائما أن تترك لها التطورات الدولية المحيطة بها المجال لتواصل مسيرتها التنموية بطريقة تجعلها تحقق أهدافها في المرور من مرحلة النمو إلى مرحلة التنمية، وعلى أساس هذا التشخيص، قامت الورشات مدفوعة بروح إيجابية بتقديم توصياتها ، التي من المؤمل أن تجد آذانا صاغية إما بتنفيذها من طرف الحكومات أو بإفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني كي تجد الموارد وتعطى فضاء الحرية الكافي لتنفيذ بعضها خدمة لقضية التنمية الانسانية والتقدم الشامل.

وقال أمين عام المؤسسة العربية للديمقراطية في ختام كلمته: لاننا محتاجون لفضاءات الحوار والتشاور، لإيجاد الحلول وتقسيم المهام بين كل مكونات المجتمع المدني والسياسي لتنفيذها، نجدد تمسكنا بمنتدى المستقبل كآلية عمل نأمل أن يقع استنساخها بتطوير فضاءات إقليمية ووطنية مشابهة لها، كما ندعو إلى تأسيس منتدى دائم للإصلاح والتنمية في كل دولة عربية على منهاج منتدى المستقبل تؤسسه قوى محلية صرفة تمثل الحكومات وقوى المجتمع المدني والقطاع الخاص تتحاور فيما بينها بكل حرية وفي إطار الشراكة لرسم استراتيجيات وطنية للخروج من عنق الزجاجة، وإننا على يقين أن كل الزملاء في منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية جاهزون للمساهمة في أي جهد وطني مماثل بحماسة والتزام.

ومن جانبه قال مورو-نائب رئيس مركز التنمية الكندي -إنه لشرف لي أن أكون معكم اليوم في افتتاح أعمال اللقاء التحضيري الختامي لمسار المجتمع المدني، مؤكدا أنَّ مركز التنمية الكندي لهو شريك رئيس في أعمال منتدى ٢٠١١ ، كما - المستقبل لعام ٢٠١٠أعرب عن سعادته للشراكة مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وأضافَ مورو في كلمته أنَّ المحاور المطروحة للنقاش ومن بينها الحل السلمي للنزاعات، ودور القطاع الخاص مهمة وجديرة بالتناول لاعتبارها من المسائل المهمة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأشار إلى أنَّ مركز التنمية الكندي يعد مركزا للبحوث ولتدارس القضايا العالقة في الدول النامية وليس من مهامه وضع السياسات بقدر ما أن دوره يتجلى في دعم الباحثين في المناطق النامية لبحث المشاكل التي تشوب مجتمعاتهم سعيا لإيجاد الحلول، لافتاً إلى أنَّ المركز قد ناقش وبحث في عدة قضايا قد يكون من أبرزها جذور الحل السلمي، المبادرة الغربية وإدخال الديمقراطية،الأمر الذي يؤكد أن المركز لا يدعم قضية بعينها بل يؤمن بأن المواضيع التي يتم تداولها هي جزء من السياسات العامة من أجل السماح للأفراد إنشاء قاعدة مشتركة مع الحكومات.

وأضاف مورو قائلاً" إننا سعداء لوجود عدد من شركائنا في هذا الاجتماع التحضيري بهدف تشاطر الهموم لاتخاذ مواقف سياسية لإيماننا بالتعددية والشفافية التي تعتبر من أهم القيم التي يعمل عليها المركز، معربا عن سعادته لتعزيز التعاون والتشاور في المنطقة لتوسيع قاعدة المشاركة في المجتمع المدني وصانعي القرار الذين وصلوا إلى توصيات كانت بالتشاور مع مختلف ممثلي منظمات المجتمع المدني التي تم استنباطها من ٣مؤتمرات و ٦ ورش وطنية عقدت في دول عدة بهدف الخروج بوثيقة للحوار بين منظمات المجتمع المدني والحكومات ، كما نتطلع إلى إلى ترجمة النتائج إلى توصيات ممكن تطبيقها على أرض الواقع، كما أننا نتطلع لمزيد من التعاون لمواجهة التحديات، لافتا إلى أن التوصيات تم رفعها إلى ممثلي الحكومات في نوفمبر الماضي.